مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث

DAAL
RESEARCH & MEDIA

خلاصات ندوة

اقتصاديات التدين في الوطن العربي

مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي التابع لمؤسسة مؤمنون بلاحدود
للدراسات والأبحاث | القاهرة - مصر | 29-30 أبريل 2016

أرضية الندوة:

إذا كان الدين، باعتباره مطلقا وأفقا مقدسا يحيل إلى عوالم مفارقة ومتعالية، له حضور سابق على الإنسان، فإن الإنسان ذاته هو موضوع هذا الدين، وواقعه الاجتماعي هو المحيط الذي تتنزل فيه تعاليمه، وتتجلى من خلاله منطلقاته الروحية ومعطياته ومضامينه التشريعية.

والدين بكل القيم الكلية التي يمثلها يؤدي في حضوره الاجتماعي إلى سلسلة من التفاعلات، بين ما هو بشري نسبي وما هو مطلق ثابت، وبالتالي جاء حضوره مهيمنا في كثير من أوجه النشاط البشري، من طقوس ومعاملات، متجاوزا دوره الإيماني الطقوسي إلى دور أكثر شمولا، حيث يتوسع حجم البنية الكلية للدين، نتيجة لتوسع أنماط التدين المختلفة في إلحاق معطياتها السوسيولوجية وهمومها المعيشة بالدين.

وبالنظر لحضور الدين في المجال الاجتماعي وتفاعله الحي مع مختلف دوائره، ولأن الخصائص الاقتصادية تحتل موقعا مركزيا في البنية والممارسات الاجتماعية، لذا فقد نشأ ما يمكن أن نطلق عليه «اقتصاديات التدين»، وهي تلك الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بموضوع الدين من طقوس ومخصصات ومؤسسات وأنشطة ومعاملات ترتبط بأنماط التدين وأنواعه.

لم يكن لمؤسسة دينية، سواء كانت تابعة للدولة، أو موازية لها، أو منشقة عليها، أن تدبر أحوالها وتتواصل مع أتباعها وتوسع دوائر نفوذها إلا بالاعتماد على بنية تحتية اقتصادية تتدفق من خلالها الموارد المالية والبشرية إلى العمل الدعوي وإنتاج الخطاب العقائدي والسياسي لتلك المؤسسات.

تسعى كل مؤسسة دينية للانفراد بحقلها الاقتصادي المميز والخاص، وتتشارك أحيانا مع غيرها من الجماعات أو المؤسسات الدينية في حقول معممة؛ فهناك المؤسسات الدينية الرسمية، التي مارست أنشطة اقتصادية، أو ارتبطت بمعطيات ذات طابع اقتصادي، مثل: عمارة المساجد، مداخل ومخصصات رجال الدين وعمال دور العبادة، والأصول الاقتصادية الموقوفة على أعمال البر والأنشطة الدينية (الأوقاف)، وتنظيم مواسم الحج والعمرة، وهناك أيضًا أنماط التدين الشعبي التي خلقت لنفسها أنشطة اقتصادية ارتبطت بمظاهر ذلك النوع من التدين وطقوسه، من خدمات وأعمال تجارية ارتبطت برحلات الحج وأداء طقوس العبادات ومراسم الزواج والعزاء والدفن وغيرها مما له بعد ديني ـــ شعائري.

ومع صعود المد الديني، ظهر ما اصطلح على تسميته بالاقتصاد الإسلامي، ليعبر عن مجموعة من المبادئ الحاكمة للنشاط الاقتصادي، المستندة للأصول الواردة في القرآن والسنة، وذلك لممارسة نشاط اقتصادي وفقا للمنظور الإسلامي وقواعده. فظهرت شركات توظيف الأموال ذات الصبغة الدينية، والبنوك الإسلامية ومعاملاتها التي تظهر نفورا من التعاملات الربوية، وتقدم أنماطا من التعاملات وفق القواعد الدينية، والتي يرى فيها البعض نوعا من التحايل والتلاعب.

وعلى الجانب الآخر، ظهر التدين الشعبي كمحصلة لتكيف تاريخي بين الدين كمطلق، وبين الأبنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع، وكانت محصلة ذلك مجموعة من الطقوس والشعائر

والمعتقدات الشعبية لنوع من التدين يصدر عن معايشة الواقع وإشكالياته، وارتبط ذلك بدوره بمجموعة من الأنشطة والممارسات الاقتصادية التي تشكل في مجملها محورا مهما في حاجة للمزيد من الدراسة والتحليل.

ومن ناحيتها، دخلت قوى الإسلام السياسي حقل الممارسات الاقتصادية، لتوفر لنفسها التمويل اللازم لبناء التنظيم والحركة والنفاذ إلى القاعدة الشعبية، فأصبحت لها بنيتها الاقتصادية التحتية القوية التي سهلت لها التواجد وسط كافة الطبقات الاجتماعية في البلدان العربية. ومن ناحية أخرى، فإن الممارسات والأنشطة الاقتصادية للقوى الدينية أثرت بقوة في الاقتصادات القومية، حيث تخصصت في قطاعات بعينها، كالاستيراد والمضاربة وتحويل الأموال.

لذا، فقد جاء اختيارنا لموضوع اقتصاديات التدين في المنطقة العربية، تعبيرا عن تلك الحاجة الماسة لدراسة الظاهرة في بعدها المحلي والإقليمي، في ظل تضخم رأس المال الموجه لهذا البعد الاقتصادي، بصفته عنصرا دائم الحضور في ضوء ما يمثله الدين من زخم وفعالية دينامية في تلك المنطقة من العالم.

وترتكز أوراق الندوة على المحاور التالية:

أولا : اقتصاديات الرمز الديني من المنظور الأنثروبولوجي والاجتماعي.

ثانياً : اقتصاديات التيارات الدينية الفاعلة سياسيا.

ثالثاً : اقتصاديات المؤسسات الدينية للدولة في المنطقة العربية.

رابعاً : الممارسات الاقتصادية لمؤسسات العمل الأهلي ذات المرجعية الدينية.

خامسا: الفعاليات الاستثمارية المؤطرة بالدين

خلاصات المشاركين:

أ. محمد كمال
(مصر)
باحث دكتوراه في العلوم السياسية

عنوان البحث: اقتصاديات التدين ... حالة الحقل

اقتصاديات الدين حقل علمي جديد نسبيًا يرجع في بعض تقديرات المتخصصين إلى بداية تسعينيات القرن الماضي وآخرين إلى منتصف السبعينيات ، وهي- ككل العلوم الاجتماعية- ليست بلا بذور وبدايات، إذ ترجع لأدم سميث وكارل ماركس وماكس فيبر. وتعمل في حقل اقتصاديات الدين تخصصات عديدة وعلى رأسها الباحثون في علم الاقتصاد والدراسات الدينية، ومن ثم يتميز إنتاجه بأنه بين تخصصي وعبر تخصصي. كما يدلف إلى حياضه بعض المهتمين من الباحثين في الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والعلوم السياسية .

وتسعى هذه الورقة البحثية لرسم خريطة لهذا الفرع الجديد من الدراسات ومسار تطوره وحالته الراهنة ومستقبله المنظور . في البدء، نميز بين اقتصاديات الدين كحقل بحثي وحقول بحثية أخرى مثل « الاقتصاد والدين» أو «الاقتصاد في الدين» والاقتصاد الديني أو المتدين» . ثم نحفر في أسباب الاهتمام باقتصاديات الدين كمجال بحثي والخلفيات المعرفية الكامنة وراءه والظروف الموضوعية التي ساهمت في ظهوره. ثم نعرف بالقضايا الأساسية لهذا الحقل وإشكاليته المعرفية ومسائله الفرعية. بعد ذلك ننظر في المناهج البحثية المتبعة في دراسة اقتصاديات الدين في مدارسه الرئيسة، وهي بالطبع نابعة من الموقف الأنطولوجي والمعرفي لمختلف التوجهات الفكرية التي تتبناها تلك المدارس؛ فبعض هذه المدارس ينظر إلى الدين كمتغير مستقل ويدرس أثره – من خلال تأثيره على سلوك المنتمين إليه- على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وأخلاقيات العمل. وتركز مدرسة أخرى على النظر للدين كمتغير تابع وتدرس تأثير النشاط الاقتصادي على سلوك هؤلاء المتدينين

ونعرض للأطر والأدوات التحليلية الرئيسة السائدة في حقل اقتصاديات الدين، مثل تفسير السلوك الديني من منظور اقتصادي، وهو ما يستلزم دراسة العرض والطلب في «أسواق الدين والتدين»، و الرأسمال الروحي كمفهوم مرجعه الدراسات الأنثروبولوجية، وإن كان يتأسس على مفهوم مستعار من علم الاجتماع، وهو الرأسمال الاجتماعي. وتعرض الدراسة لبعض الأبعاد الاجتماعية والأنثروبولوجية التي تناولتها الكتابات المؤسسة لحقل اقتصاديات الدين عند أدم سميث ماركس وماكس فيبر ، و ما تعمقت فيه الدراسات

الحديثة في هذا المجال من دراسات ميدانية تستخدم أدوات من علم الاقتصاد وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا في أديان مختلفة مع التركيز على الإسلام وال حالة المصرية منذ سياسة الانفتاح التي بدأها السادات وصولا إلى وصفه باتريك هاينى بإسلام السوق.

وتقارن الدراسة بين الكتابات الغربية في هذا المجال، عندما تناولت الإسلام وكتابات الباحثين في العالمين العربي والإسلامي من مختلف الاتجاهات، مع الأخذ في الاعتبار إن الكتابات العربية قليلة في هذا المجال وبعضها يمثل في أحسن الأحوال بذورا لم تتضح بعد. وتختم الدراسة باقتراح أجندة بحثية لدراسات اقتصاديات الدين في العالمين العربي والإسلامي مع التركيز على المنطقة العربية وبخاصة الحالة المصرية.

د. حسن محمد مصطفى
(مصر)
باحث سياسي

عنوان البحث: الأوعية الاقتصادية الجديدة ودورها في اقتصاديات الحركات الإرهابية

تتناول ورقة « الأوعية الاقتصادية الجديدة ودورها في اقتصاديات حركات الإسلام الحركي العنيف» الصور الجديدة للأوعية الاقتصادية التي تلوح في الأفق، والتي يطلق عليها البعض مُسمى (العملات الافتراضية virtual currency-)، أو (العملات المشفرة – Cryptocurrenc)، وهي تلك العملات الافتراضية، والتي تتميز بدرجات كبيرة من السرية والخصوصية واللامركزية في الإصدار والتحكم، ودراسة المؤشرات الدالة على تزايد أهمية تلك العملات بشكل عام في التداول والتبادل والتعاملات الاقتصادية، ومدى إمكانية توظيف جماعات العنف الديني والتطرف لتلك العملات، والمؤشرات الدالة على ذلك.

وتركز الدراسة على عملة «البيتكوين» كأهم العملات الافتراضية المشفرة وأكثرها انتشارا حول العالم، وعلاقة التنظيمات الدينية الإسلامية التي تنتهج العنف كالقاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، والفرق والجماعات التابعة لهما والمنطوية تحت لوائهما بالعملة الافتراضية «البيتكوين»، والمؤشرات الدالة على اتجاه تلك التنظيمات نحو تلك العملة، باعتبارها عملة آمنة وبديلة عن العملات العادية، وذلك في سياق توظيف تلك التنظيمات لمخرجات الحداثة وثورة المعلومات في تداول تلك العملات الافتراضية عبر سبل آمنة وبعيدة عن المراقبة والتتبع، وذلك باستخدام ما بات يعرف بـ (Deep Web) أو الإنترنت المظلم، والذي يتميز هو الآخر بالسرية والتشفير وعدم التقيد بالبرتوكولات المتعارف عليها في مواقع الانترنت العادية، حيث تهدف الدراسة للوقوف على العلاقة بين العملة الافتراضية «البيتكوين» كعملة آمنة ومشفرة ولا تخضع لسلطة مركزية، وبين جماعات العنف الديني كـ «داعش» والقاعدة الباحثة عن السرية والخصوصية، لإخفاء أنشطتها

الإرهابية الساعية إلى هدم الحضارة باستخدام أحدث منتجات الحداثة وأدواتها.

د.جنان مدلل الجابري
(لندن – بريطانيا)
دكتوراه في السياسات الاجتماعية- من جامعة باث-

عنوان البحث: الزبائنية في منظمات المجتمع المدني الدينية (منظمات المجتمع المدني الشيعية في العراق بعد 2003 نموذجا)

يؤكد هذا البحث على أن منظمات المجتمع المدني ليست محصنة من ممارسة الزبائنية (Sacouman, 2011)، حيث إن منظمات المجتمع المدني الدينية (مممد) التي ترتبط بأحزاب سياسية دينية تتطلع إلى الحصول على مقاعد في البرلمان، والوصول إلى الوزارات الحكومية، فإن احتمالية نشوء علاقة زبائنية بين تلك المنظمات والفئات المحتاجة، قائمة. سيوضح البحث المنظمات تستخدم من قبل هذه الأحزاب كحزام ناقل لنقل أفكار وتصورات الحركة السياسية إلى الجمهور المستفيد من المنافع الاجتماعية، والتي تشكل الفئات الفقيرة والمعدمة الجزء الأكبر منه أن منح المساعدات الخيرية من قبل المنظمات غير الحكومية يبدو أمرا مطلوبا من قبل الأسر الفقيرة والمعدمة، والتي تبحث عن أيادي مساعدة تمد لها يد العون. وتشجعه المنظمات الدولية الكبرى وفق توجهها في تبني السياسات النيوليبرالية الجديدة، وأيضا تدعو له الحكومات السائرة على ذات النهج. إن الأخيرتين تدعوان إلى تقليص دور الدولة في تقديم المنافع الاجتماعية، وتقوية دور (ممم) والأسرة، وكذلك القطاع الخاص لتولي مسؤولية إشباع حاجات الإنسان.

إن هذا الدور الاقتصادي للمنظمات، وخاصة تلك المرتبطة بأحزاب سياسية، سيجعل احتمالية نشوء علاقة من التبعية بين الطرف الأضعف في هذه العلاقة لصالح الطرف الأقوى، قائمة. إن هذا النوع من الممارسة، أي تبادل المنافع بالولاء السياسي، ستخل بالحقوق السياسية الأساسية كحرية الاختيار السياسي الحر والواعي، بدراسة سلوك منظمات المجتمع المدني الشيعية (مممش) الاجتماعي- السياسي، تظهر لنا فحوى العلاقة الزبائنية التي تربط بين الجهة المانحة أو الراعية، والتي تقدم المساعدات الخيرية إلى الجهة الثانية، أو المرعية، من الفقراء والمحتاجين مقابل ولائهم السياسي.

إن التركيز على منظمات المجتمع المدني الشيعي لا يعني أن منظمات المجتمع المدني الإسلامية، السنية أو العلمانية، لا تلجأ إلى تأسيس هذا النوع من العلاقات من أجل الحصول على مكاسب سياسية. إن سبب التركيز على (مممش) يعود فقط إلى الانفجار في أعداد هذه المنظمات إلى أسست في وسط وجنوب العراق، والتي انتشرت بشكل هائل. يمكن إيعاز هذا الظهور، بشكل عام، إلى بروز الشيعة في العراق بعد 2003، كقوة

سياسية مؤثرة في الدولة والمجتمع.

هذه الورقة اتبعت منهج البحث النوعي (qualitative research)، وذلك بإجراء المقابلات مع أشخاص وناشطي وناشطات 5 منظمات شيعية في مدينتي النجف والكاظمية. وأيضا أجريت المقابلات مع ممثلي الأحزاب أو المرجعية الدينية التي ترتبط بها هذه المنظمات. ركزت هذه الورقة بشكل كبير على المعاني والمفاهيم التي عبر عنها ناشطو منظمات المجتمع المدني الشيعية. وجرى تحليل المعلومات عبر استخدام منهج التحليل الموضوعاتي، حيث جرى استنتاج أهم المواضيع التي تم التأكيد عليها من قبل عينات البحث، بشرح ماهي برامج تلك المنظمات، ماهي الأهداف التي يتطلعون إلى تحقيقها وأسباب اختيارهم لبرامج محددة دون غيرها، وماهي أدوارهم.

إن لهذه الورقة عدة إسهامات نظرية، يمكن القول بأن أولها يكمن في إلقائها الضوء، ولأول مرة على دور (مممش) في العراق، ثانيا، في توضيح قيام هذا النوع من المنظمات الدينية بممارسة الزبائنية في العراق، ثالثا، تضيف إلى أدبياتنا معرفة جديدة حول منظمات المجتمع المدني وأدوارها السياسية والاجتماعية، من حيث طبيعة تأسيسها، والأهداف التي تتطلع إلى تحقيقها. رابعا، تلقي الضوء حول عدم تفرد الأحزاب السياسية بهذه الممارسات، بل يمكن أن تمارس أيضا من قبل منظمات المجتمع المدني نفسه.

أ. أحمد زغلول شلاطه
(مصر)
باحث في شئون الجماعات الإسلامية

عنوان البحث: اقتصاديات الجمعيات الإسلامية في مصر: دراسة حالة

بالتوازي مع الجانب الدعوي البارز للجمعيات الإسلامية في مصر وما أحدثته من تغييرات عبر عقود في بنية التدين المصري من حيث الأفكار والممارسة ، والاستغلال السياسي التي تم لها من قبل بعض جماعات الإسلام السياسي في التمدد محليا، استغلالا لمواردها الرمزية والمادية. كانت مواردها المادية والمالية تحديدًا مثار الكثير من التساؤلات خاصة مع تزايد استمرار الحديث حول رأس المال الديني الذي أنتج تداعياته متعددة المستويات على نمط التدين المصري. وفي حين استطاعت قوى الإسلام السياسي أن توفر لنفسها التمويل اللازم لحراكها متعدد المستويات والأهداف عجزت الجمعيات الإسلامية على تحقيق ذلك.

نقرأ التجربة عبر ثلاثة محاور؛ في الأول نقرأ فيه» اقتصاديات العمل الأهلي: الواقع والأزمة ونتطرق فيه إلى وسائل التمويل المختلفة وأزماته موقع حال الوقف الإسلامي ، والفكر الاقتصادي الكامن وراء ممارسات تلك الجمعيات.

فعند النظر إلى صور المساعدات الاجتماعية التي تقدم من قبل غالب الجمعيات الخيرية، نجدها تتركز في صورتين أساسيتين:

أولا: المساعدات المالية، وهي عبارة عن مساعدات نقدية تقدم للمحتاجين، وتكون في ثلاث صور: مساعدات شهرية – موسمية– طارئة.

ثانيا: المساعدات العينية، وهي عبارة عن مساعدات «عينية» – مادية – تقدم للمحتاجين، وتكون في صورتين: شهرية – موسمية.

أ. حسن شاهين
(فلسطيني مقيم بمصر)
كاتب وصحفي فلسطيني

عنوان البحث: تمويل حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وأثره على خياراتها السياسية

حركة الجهاد الإسلامي، حركة فلسطينية ذات أيديولوجيا دينية إسلامية، خرجت من رحم الإخوان المسلمين في فلسطين، على يد مؤسسها، فتحي الشقاقي، وتعرف الحركة عن نفسها في أدبياتها بأنها: حركة مقاومة فلسطينية مستقلة تلتزم الإسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة، أخذت الطابع العسكري الجهادي منذ بداية تأسيسها.

تأثرت حركة الجهاد الإسلامي في نشأتها بالثورة الإسلامية في إيران، وحافظت على علاقة وثيقة، وربما عضوية في بعض جوانبها، مع الجمهورية الإسلامية، منذ تأسيس الحركة وحتى يومنا هذا.

تعتمد الحركة في مواردها المالية بشكل كلي تقريباً على معونات ومساعدات مالية وعينية تأتيها من جهات عدة داخل الجمهورية الإسلامية في إيران، وكذا من حزب الله اللبناني.

مؤخراً، ونظراً للموقف «المتوازن» لحركة الجهاد الإسلامي من الأزمة السورية، ورفض الحركة اتخاذ موقف منحاز لجماعة الحوثي في أزمة اليمن؛ تم تقليص المعونات المالية الإيرانية إلى حد كبير، خاصة على أفرع حركة الجهاد المدنية، من إدارية وإعلامية وإغاثية وغيرها. الأمر الذي انعكس بشكل واضح على أداء «الجهاد» في كل تلك الجوانب. وبحسب معطيات توفرت للباحث، فإن الموظفين في مؤسسات الحركة الإعلامية لم يتلقوا مرتباتهم الشهرية لأشهر عدة.

وهناك في «الجهاد» من يهوّن من خلفيات الأزمة ويرجعها الإنفاق الكبير للإيران على الحرب في سوريا ما

دفعها لتقليص دعمها المالي لساحات أخرى، وهناك من يقر بأن هناك خلفية سياسية لخفض التمويل.

يحاول البحث أن يتعرف على أثر اعتماد حركة الجهاد الإسلامي بشكل شبه كلي على التمويل الإيراني؛ على خيارات الحركة السياسية، وإلى أي مدى استطاعت «الجهاد» أن تحافظ على استقلالية قرارها. ويسلط الضوء على الواقع التمويلي لمؤسسات الحركة الإعلامية، خاصة قناة فلسطين اليوم الفضائية، كنموذج يعكس أثر الأزمة المالية على الأداء العام.

د. يونس الوكيلي
(المغرب)
أكاديمي من المغرب - جامعة محمد الخامس

عنوان البحث: اقتصاد الحركة الوهابية حالة مراكز «الرقيّة الشرعية» بالمغرب

تروم هذه الورقة دراسة اقتصاد «الحركة الوهابية» بالمغرب، من خلال تسليط الضوء على إحدى أنشطتها التجارية المتمثلة في مراكز «الرقية الشرعية» المنتشرة في عدة أحياء شعبية من مدينة الدار البيضاء، كبرى المدن المغربية، ويتميز هذا النشاط باختلاط بيّن للديني بالاقتصادي. وأطروحتنا المركزية في هذه الورقة، أن العلاج «بالرقية الشرعية»، كممارسة علاجية في مدينة الدار البيضاء مرتبطة بالحركة الوهابية بالمغرب، انتقلت من ممارسة عفوية دعوية إلى ممارسة مهَنية اقتصادية.

ومن أجل الدفاع عن هذه الأطروحة، نتبع محطتين أساسيتين: أولا، مقدمة في علاقة مراكز الرقية الشرعية بالحركة الوهابية في السياق المغربي. وثانيا: تحليل التحول نحو المهنة، من خلال خمس مؤشرات: انتقال النشاط من البيوت إلى المراكز، والتخصص، وتلقي الأتعاب المالية، والهيكلة والتنظيم الداخليين للمراكز، وفي الأخير رصد ملامح تصور الرقاة لأنفسهم ك»جماعة مهنية».

ومهمة هذه الورقة، أن تجيب عن الأسئلة التالية: كيف ترتبط الحركة السلفية الوهابية بظاهرة «مراكز الرقية الشرعية»؟ ثم، ماهي تمظهرات تحول ممارسة الرقية الشرعية إلى «مهنة»، وأخيرا، ما هي دلالات هذا «التحول نحو المهنة»؟

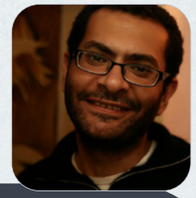

أ. صامويل خيري
(مصر)
باحث في الشئون السياسية والاجتماعية

عنوان البحث: اقتصاديات الكنيسة المصرية، دير مار جرجس نموذجا

تؤكد هذه الدراسة اشتباك الدين المسيحي مع الأمور الدنيوية للإنسان ومن ضمنها الشأن الاقتصادي. وتعرض الدراسة النظرة المسيحية للاقتصاد مستوحاة من الإنجيل المقدس، بالإضافة إلى الكتابات المسيحية الأولى التي وصلت إلينا من القرن الأول الميلادي الذي يمثل العصر الذهبي للمسيحية الذي يسمى في الكتابات الدينية بالكنيسة الأولى، ويطلق عليه في الدراسات التاريخية والاجتماعية « المسيحية الأولى «. وتستخدم الدراسة المنهج التاريخي المقارن في قياس مدى اتساق الجوانب المالية والاقتصادية التي تظلل في الوقت الحاضر كثيرا من الممارسات الشعائرية (العماد / الخطوبة / الزواج / صلاة الجناز) مع المفاهيم الدينية المسيحية التي كانت سائدة قبل أن يتم الاستيعاب التاريخي للمسيحية من جانب الإمبراطورية الرومانية، بعد إصدار ما يسمى بمرسوم السلام من جانب الإمبراطور قسطنطين في ٣١٣ م. كما تتناول الدراسة في الإطار نفسه الحركة الديرية كحركة إحيائية من جانب بعض التقويين المسيحيين في القرن الثالث الميلادي، والذين أصيبوا باليأس من إمكانية تمثيل المؤسسة الكنسية الموجودة للمسيحية بشكل حقيقي. ومن ثم استهدفت هذه الحركة في بداية نشأتها بعث كثير من المفاهيم الاقتصادية والعامة المسيحية كالقناعة والزهد والتعاون واعتزال عالم المال والأقوياء وفي نفس الوقت دعم ومساندة المستضعفين.

وتلقي الدراسة الضوء على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي أدت أيضاً إلى اضمحلال الحركة الديرية الأصيلة التي قامت كنوع من أنواع الاعتراض على فساد المجتمع والمؤسسة الدينية أيضاً، وتخليها عن الرسالة الأصيلة للسيد المسيح. ويقيم الباحث في النهاية مقارنة بين طبيعة وأوجه النشاط الاقتصادي في الحركة الديرية الأولى « الأصلية « وتلك الموجودة في دير مارجرجس الرزيقات الذي أخذه الباحث كدراسة حالة عن النشاط الاقتصادي الموجود في الأديرة حالياً. كما يتعرض الباحث للجوانب التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتستر بشكل خفي وراء كثير من الممارسات الشعائرية في دير مارجرجس الرزيقات بالأقصر ، وذلك أثناء موسم مارجرجس بالرزيقات، والذي يعد أكبر موسم « مولد مسيحي « في الجمهورية، وثاني أكبر مولد على مستوى الجمهورية بعد مولد السيد البدوي.

د. محمد أو الطاهر
(المغرب)
باحث في سوسيولوجيا الدين والنوع الاجتماعي

عنوان البحث: الشباب السلفي في مواجهة البطالة من خلال الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة بالمغرب

لعل جدة ماكس فيبر من خلال كتابه أخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، هو تناوله بالدرس والتحليل لكيفية اختلاف الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع بسبب تعدد الطوائف الدينية المكونة له؛ ومن تم استنتج أن رجال الأعمال وأصحاب الثروات هم في الغالب من الطائفة البروتستانتية، وذلك راجع إلى اتسام هذه الأخيرة بـ»حب الحياة والاهتمام بها»، بينما تتسم الكاثوليكية بكونها أكثر»انفصالا عن العالم».

على أساس هذا الطرح الفيبيري، ارتأينا القيام بدراسة ميكرو- سوسيولوجية من أجل اختبار هذه الفرضية، وذلك من خلال دراسة الشباب السلفي بالمغرب وعلاقته بما يسمى «الاقتصاد غير المهيكل» أو «غير المرخص له»، من أجل تبيان أشكال التداخل بين الديني والدنيوي في بعده الاقتصادي.

إن غرضنا الأساس هو الوقوف على أوجه العقلانية La rationalité، بلغة فيبر، الكامنة وراء الممارسات الاقتصادية للشباب السلفي، وكيف أن التزامهم السلفي يسمح بتحقيق التزامات أخرى، ومن بينها الالتزام الاقتصادي، أي العمل على التفكير في أنشطة وممارسات اقتصادية قصد مواجهة مشكلة البطالة. بلغة أخرى، نوّد التأكيد على البعد العقلاني بل والبراغماتي للممارسات السلفية اليومية من خلال مثال الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة.

كما نرنو من خلال هذا البحث تحديد أشكال العلاقة بين ما هو ديني وما هي دنيوي من خلال التدين السلفي في بعده الاقتصادي؛ وذلك من خلال تبيان مدى أهمية البعد الاقتصادي وأولويته في ضمان استمرارية الالتزام الديني لدى الشباب السلفي؛ وكذا إعادة النظر في التصور التقليدي الذي يحصر الدين في جانبه العقدي والتعبدي واللاعقلاني، وذلك من خلال الوقوف سوسيولوجيا على إمكانية انبثاق ما هو «عقلاني» كممارسة مما هو «لا عقلاني» كخطاب.

من تَم يمكن القول، إن التدين السلفي هو الشكل الرمزي الذي يُحيل من خلاله الشباب الملتزم إلى ذاته، وبه أيضا يتم الكشف عن واقعه وفي نفس الوقت يتم إخفاؤه. إن الالتزام السلفي من جهة والنشاط الاقتصادي من جهة أخرى، هما وجهان لهوية الفرد التي ينخرط الدين والاقتصاد في تكوينها من خلال علاقة جدلية تتميز

بثنائية الكشف والإخفاء، تأخذ شكل الاستقلالية والحرية الفردية تارة، وشكل التبعية والحَرفية الدينية تارة أخرى.

يجعلنا هذا المعطى إذن، ننخرط في تصور سوسيولوجي مركب وشديد التعقيد، على حد قول إدغار موران، لظاهرة التدين السلفي في بعده الاقتصادي غير المهيكل لدى الشباب المُلتزم؛ الشيء الذي يفرض القيام بوصف مكثف للمحددات السوسيولوجية لهذه الأخيرة، وذلك من أجل فهمها ومن ثم تفسيرها.

د. فوزية الغالي
(تونس)
أستاذة جامعيّة في الحضارة الإسلاميّة

عنوان البحث: اقتصاديّات الحجّ والعمرة قديما وحديثا من خلال نماذج

الحجّ موسم عبادة سنويّة ذات صلة وثيقة بالنشاط الاقتصاديّ؛ فقد ارتبط أداء خامس الشعائر في الإسلام قديما بأسواق العرب المتاخمة لمكّة، وما فتئ الملوك والأمراء والخواتين يهدون إلى «البيت الحرام» و«الحجرة النبوية الشريفة» أنفس الهدايا وأثمنها، وينفقون خلال حجّهم أموالا طائلة. أمّا في العصر الحديث فقد صاحب الحجَّ عبر العصور نشاطٌ تجاريّ وخدماتيّ يوفّر مداخيل اقتصاديّة مهمّة للمملكة العربية السعوديّة، باعتبارها وجهة الحجّاج من مختلف مناطق العالم الإسلاميّ ولا أدلّ على ذلك من تواتر إجراءات التوسعة في الحرم المكيّ ليستوعب عدد الحجيج المتزايد عاما فعاما.

ويساهم الحجّ مع العمرة في تطوير النشاط الاقتصاديّ بالبلدان التي يصدر عنها الحجيج والمعتمرون بصفة غير مباشرة من خلال المؤسسات التي توفّر لهم خدمات عامّة يحتاجون إليها لتأمين سفرهم إلى البقاع المقدّسة كوكالات الأسفار والبنوك وشركات الطيران وحتّى المتاجر التي توفّر ملابس الإحرام. ولا يسعنا القيام بدراسة شاملة للمنطقة العربيّة في هذا المبحث. لذلك اقتصرنا على النموذج التونسيّ، لأنّه يمكّننا من القيام ببحث أنثروبولوجيّ اجتماعيّ عن دراية بخصوصيّاته، ويدلّ تكرّر أداء الحجّ والعمرة في العائلات الميسورة على اهتمامات اقتصاديّة لا تنفصل عن الغاية التعبّديّة.

تدلّ الأنشطة الاقتصاديّة المرتبطة بالحجّ والعمرة في المنطقة العربيّة على عناية المسلمين بهذه العبادة وحرص الدول على تطوير الخدمات المتّصلة بها والارتقاء بها إلى مستوى الخدمات الفندقيّة الراقية والفخمة قصد تطوير ما توفّره من عائدات اقتصاديّة مهمّة.

د. سامح محمد إسماعيل
(مصر)
باحث ومحاضر في العلوم السياسية وفلسفة التاريخ

عنوان البحث: اقتصاديات المساجد الكبرى، المسجد الأحمدي بطنطا أنموذجا

يلعب المسجد دورًا محوريًا في حياة المسلمين؛ فهو مكان العبادة وأداء الفرائض والطقوس، بل ويتجاوز هذا الدور إلى ما هو أعم وأشمل، ليغدو مركزا للنشاط الاجتماعي والتربوى والسياسي أيضا، بالإضافة إلى مكانته الدينية المقدسة عند عموم المسلمين، وهو ما سمح بظهور نمط اقتصادي معين يمكن أن نطلق عليه اقتصاديات المساجد. أدت المساجد العديد من الأدوار المركبة في المجتمع في ظل غياب مؤسسات الدولة، وعدم قدرتها على القيام بواجباتها، وكان الدور الاقتصادي من أبرز تلك الأدوار، خاصة مع قيام بعض الجمعيات التابعة للمساجد بممارسة نشاط اقتصادي كبير، مع عمق التكوين التاريخي للمسجد . ويعد المسجد الأحمدي بطنطا نموذجا تتمظهر من خلاله أهمية الدور الاقتصادي للمساجد، فهو من المساجد التاريخية التي تضم ضريح قطب صوفي كبير، وتمارس العديد من الأنشطة الاقتصادية من حوله، حيث قامت في محيط المسجد العديد من المشروعات والنشاطات الاقتصادية بسبب الحشد المتزايد لمريديه، وفي وجود صندوق نذور هو الأشهر والأكثر جلبا للأموال، يتم فتحه مرتين شهرياً لتحديد أوجه الصرف والإنفاق مثل: تحفيظ للقرآن ومحو للأمية وورش تعليم بعض المهن، وغير ذلك من الأنشطة الاجتماعية والثقافية الخادمة لرسالة المسجد، كما يخصص قدر للتكافل الاجتماعي، ويوجّه الفائض إلى اللجنة العليا للخدمات الإسلامية والاجتماعية بالوزارة، مع استبقاء 20٪ من الفائض كاحتياطي لاحتياجات المشروعات. وتستهدف الدراسة شقا نظريا يناقش دور المسجد في النشاط الاقتصادي والمدخلات والمخرجات وأوجه الانفاق والميزانية، وشقا ميدانيا يتتبع أثر البعد الاقتصادي للمؤسسة، والأنشطة الاقتصادية الرسمية، وتفاصيل اقتصاد الظل الذي نشأ في الهامش، مع دراسة أثر الحيز المكاني والكتلة البشرية المختصة بهذا النشاط.

آلاء عطية
(مصر)
مدرسة مساعدة بالجامعة الأمريكية

عنوان البحث: نفحات المولد «دراسة عن قرية ومولد الشيخ الشاذلي»

قرية الشيخ الشاذلى هي قرية تبعد عن مرسى علم بمسافة 300 كيلو جنوبا. قرية صغيرة سكنها البدو بعد دفن الشيخ الشاذلي بها فى طريقة للحج وهى فى وادى حميثراء. المكان الذى قال عنه الشيخ الشاذلي « وفى حميثرا سوف ترى» تجمع االبدو حول المكان عندما وجدوا الاكل والنقود عنده حيث المريدين والزوار يتركون النفحات دائما عند المقام كجزء من زيارة الشيخ . يتجمع الزوار والمريدين حول الشيخ لانه شيخ الطريقة الشاذلية ومن كبار الاولياء فى التصوف وهو ايضا على طريق الحج وهناك من يسمى مولده الحج الاصغر الذى يكون فى يوم عرفة لكن المولد يستمر لمدة اسبوعين تقريبا.

أقام البدو حياه مع الوقت حول المقام اغلب البدو لا ينتمون الى طرق صوفية لكنهم يقدسون المكان ولديهم طقوسهم حوله و الحكايات حول الشيخ الشاذلى وكراماته جزءمن التراث الشعبي للقبائل العبابدة التي تسكن الوادى ،اما عن الزورا والمريدين فهنااك العديد من القصص حولهم وحول الزيارة والطريق وصعوبة الطريق والذين يموتون على طريق الشيخ. بعد بناء الطيق فى اول الثمانينات اصبح مولد الشيخ االشاذلى الحدث الاقتصادي الاكبر على الاطلاق لسكان منطقة جنوب مرسى علم والشلاتين) حيث ياتى التجار من وجه قبلى فى الاغلب والبعض من وجه بحرى ويأتى البدو بمنتجاتهم واغناهممهم. يزور تلك القرية الصغيرة فى موسم الحج هناك من مائة الى مائتين الف فرد سنويا .القرية تتكون من منازل وخيم البدو من العبابدة و ساحات للطرق الصوفية وبعض المؤسسات الحكومية الحديثة وسكن للوافدين من العاملين فى المصالح الحكومية.

على مدار ثلاث سنوات زرت قرية الشيخ الشاذلي مرات عديدة ما بين اقامة مؤقتة الى زيارات سريعة الى عمل لفترات قصيرة ، حضرت فى تلك الفترة المولد مرتين وحضرت العديد من المناسبات الدينية هناك ، فى تلك القرية تعرفت على الطرق الصوفية، وعلى قبائل العبابدة وعلى الساحات والخدمة وعلى الكثير من اوجه الحياه الاجتماعية والاقتصادية هناك ، بالاضافة الى زيارات اخرى قمت بها مع مبادرة المشاركة المعرفية لباقى القري على ساحل جنوب البحر الاحمر بالاضافة الى الشلاتين . وعلى طول الثلاث شنوات الماضية تتوالى على حكايات المولد من الشيخ ومن خارجها ومن القاهرة ومن بحرى ومن الشلاتين. فى هذه الورقة اود فى هذه الورقة ان اطرح الحد اهم النقاشات فى الانثروبولوجية الاقتصادية وهو العلاقة بين السلعة والهدية (مورس، ابورودواى،،كارير،وينبر، بارى) وعلاقتها بالموالد الشعبية ، حيث اود ان ارى المولد بين الهدايا والسلع. من خلال عمل ميدانى ومناقشات مع العديد من الزائرين والمقيمين والتجار فى المولد احاول ان افهم متى يصبح الشىء هدية ومتى يصبح سلعة ، واود ان افهم «النفحة» ما بين االمرئى والغير مرئى والمادي والروحاني. وهذا في اطار محاول فهم المولد كحدث تجارى وروحي واجتماعي وسياسي.

أ. عبد الله أحمد
(مصر)
باحث متخصص في الدراسات الإسلامية وقضايا الإصلاح الديني.

عنوان البحث: قراءة في اقتصاديات المؤسسة الدينية الرسمية (الأزهر نموذجا)

يفد إلى الأزهر الألوف من دول العالم، ويُعد الأزهر أقدم جامعة علمية في العالم، ولقد كوّن الأزهر الشريف (359هـ/972م) الضلع الثالث في مثلث الجوامع والجامعات الإسلامية بجانب كل من: الزيتونة بتونس (120هـ/737م)، والقرويين بالمغرب (245هـ/859م) إلا أنه كُتب للأزهر البقاء بشكل مختلف عن هذه الجامعات، وعلى الرغم من أنه أحدثهم، فإن للأزهر دورا رياديا بارزا في الأحداث السياسية والتاريخية والاجتماعية.

ولقد تعددت وتنوعت الدراسات التي تتناول دور الأزهر سياسيًا واجتماعيًا وتاريخيًا، كـ الدور السياسي للأزهر1952-1981، تاريخ الجامع الأزهر، الأزهر في ألف عام، ودخلت الخيل الأزهر وغيرها، إلا أن الدور الاقتصادي للأزهر، ولغيره من معاهد التعليم في العالم الإسلامي لم يشغل بال الباحثين كثيرًا؛ لأن دخل هذه المؤسسات قديمًا كان مقتصرًا على ما يُعرف «بالوقف»، والذي تناولت مسائله بالدراسة والشرح والتوضيح كتب الفقه الإسلامي على اختلاف مذاهبها.

وتهدف هذه الورقة لمحاولة حصر «دخل الأزهر» وما يقع تحت يده من أملاك، ووجه صرف هذه الأموال؟ وعلام تعود هذه الميزانية؟

حيث لم يكن للأزهر عند إنشائه ميزانية أو مخصصات معينة، ثم أخذ يعتمد على نفقاته من مصدرين: الأول: الأحباس «الأوقاف». والثاني: الصدقات العامة والخاصة.

وفي أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر ميلادي أصبح للأزهر ميزانية تعتمد على العون المالي الذي تقدمه الحكومة للأزهر (ميزانية الأزهر من الدولة). يُضاف إليه موارد الأوقاف المرصودة لصالح الأزهر.

وتستعرض الورقة: مصادر دخل الأزهر الرئيسة قديمًا وحديثًا، مع الإشارة إلى مصادر الدخل الفرعية، والتي تختلف تقديراتها من وقت لآخر، ولا يمكن تقويمها بشكل دقيق مثل: المكتبات، ولكنها تسهم بشكل غير مباشر في عميلة دخل الأزهر، وذلك من خلال ثلاث نقاط رئيسة هي:

أولا: الوقف. (نُبذة تاريخية مختصرة عن تطور أوقاف الأزهر، وما آلت إليه).

ثانيا: ميزانية الأزهر من الدولة. وكذلك دخل الأزهر من:

(المعاهد، الكليات، المكتبات، المستشفيات، التعليم عن بعد، التبرعات الخارجية، مجلة الأزهر، جريدة الأزهر، (المراكز البحثية) 40 مركزا بحثيا، الصناديق الخاصة، هيئة الوعظ والإرشاد الديني، المدن الجامعية، البعثات)

ثالثا: مصادر الإنفاق. الرواتب

د. محمود كيشانه
(مصر)
باحث فلسفي ، محاضر بجامعة القاهرة – فرع الخرطوم

عنوان البحث: الوقف الإسلامي تنظيمًا واقتصادًا بين الواقع والمأمول (التجربة المصرية أنموذجًا)

من المؤكد أن نظام الوقف نظام إسلامي ، قام بدور مهم وفاعل في التاريخ الإسلامي على مر عصوره السابقة إلا أن الوقف في البيئات الإسلامية المعاصرة يعاني قصورًا شديدًا على الصعيدين : المالي والتنظيمي أولاً، والاقتصادي والاستثماري ثانيًا ، في الوقت الذي تبين فيه مدى ما أصاب العالم من فقر وقحط شديدين ، مع أن العالم العربي الآن يعج بالعديد من المؤسسات الدينية الخيرية التي تمتلك العديد من المليارات التي يمكن أن تنقذ الكثيرين إذا استخدمت الاستخدام الأمثل ، وإذا راعت قيم المواطنة والانتماء ، فعملت على النهوض بالوقف استثماريًا ، ذلك النهوض الذي يعمل على تنمية اقتصادية داخل البلاد الإسلامية . ومن ثم، فإن البحث يعرض لتجربة الأوقاف المصرية ، فالوقف في مصر له تاريخ كبير حاول البحث أن يقدم نبذة عن هذا التاريخ ، ولما كان البحث يتحدث عن الوقف الإسلامي، فقد وقف على مفهومه ، وأهم الأنشطة التي يقوم بها على أصعدة عدة، سواء أكانت دينية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية استثمارية ، وقد عرض البحث للتجربة المصرية من عدة جوانب رئيسة : التنظيمي ، والمالي ، والاقتصادي الاستثماري ، باعتبار أن الجانب التنظيمي ذو تأثير كبير في إقامة نموذج تنموي استثماري ، فالبحث يعرض لهذه الجوانب بما هي عليه من قصور يمكن التغلب عليه والانطلاق إلى آفاق استثمارية تحقق المأمول من الوقف الإسلامي في مصر ، وعليه فقد كانت غاية البحث الأولى وهو بصدد تلك التجربة أو يؤكد على أن هناك بوناً شاسعًا بين الوقف الإسلامي ودوره التنموي بين الواقع والمأمول. أما الغاية الثانية التي عمل عليها، فهي كيفية الانطلاق بالوقف انطلاقة تنموية استثمارية، حيث تكون عاملاً من عوامل التنمية الاقتصادية في مصر أو في أي من الدول العربية التي لا تخلو أي منها من امتلاك أوقاف عديدة ومترامية.

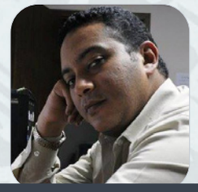

أ. أكرم ألفي
(مصر)
الباحث في الشئون البرلمانية

أ. إبراهيم عرفات
(مصر)
الباحث في الشئون الإسلامية

عنوان البحث: تراجع تمويل التيار السلفي والأداء الانتخابي لحزب «النور»

كشفت الحملات الدعائية لحزب «النور السلفي» خلال الانتخابات البرلمانية المصرية 2015 عن ملامح أزمة في تمويل التيار السلفي بمصر عقب 30 يونيو 2013.

وتواجه دراسة تمويل الحركة السلفية في مصر صعوبة بالغة في الحصول على وثائق واضحة بشأن حركة الأموال في جسد هذا التيار بسبب عدم إفراجه عن أي مستندات بهذا الشأن وعدم وجود مستندات مفرج عنها بالدولة عن التمويل، سواء لحزب «النور» السلفي أو الحركة السلفية.

ومن هنا، انطلقت الدراسة من وثيقة وحيدة هي تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلتها حكومة الدكتور عصام شرف خلال عام 2011 إلى جانب عدد من الشهادات من داخل التيار السلفي و»حزب النور» بشأن مصادر تمويله.

وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الخليجي كان يمثل العمود الفقري لتمويل حزب «النور» والدعوة السلفية وخاصة من الكويت وقطر، وهو التمويل الذي تراجع بشدة عقب 30 يونيو بسبب عدة عوامل من أبرزها القيود التي فرضتها الدولة على تحويل الأموال للمجموعات السياسية إلى جانب تدهور علاقة التيار السلفي المصري بدولة قطر بسبب موقفه من سقوط حكم الإخوان في مصر.

وترى الدراسة أن هناك شواهد على أزمة التمويل للتيار السلفي وحزب «النور» تتمثل في فتوى شيوخ السلفية بإجازة تخصيص أموال الزكاة للحملات الانتخابية، حتى تتم تغطية تكلفة الدعاية المطلوبة في الانتخابات البرلمانية لعام 2015، أما الشاهد الثاني، فهو اعتماد المجلس الرئاسي لحزب النور التوجه نحو القروض الإسلامية، للخروج من أزمة التمويل التي يعاني منها.

وتنتهي الدراسة إلى أن أزمة التمويل أثرت بشكل واضح على الأداء الانتخابي لحزب «النور» في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وإلى أن هذه الأزمة قد تؤثر سلباً على قدرات هذا التيار في التوسع في العمل الدعوي والسياسي خلال الفترة المقبلة، مما سيجعلها ترتبط أكثر بالدولة والنظام للحفاظ على قنوات التمويل الباقية في سياق البحث عن مخرج من أجل استمرار «الوجود».

أ. عمرو عزت
(مصر)
باحث ومسئول برنامج حرية الدين في «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»

عنوان البحث: من يملك المنبر؟ وقف المساجد وتمويلها وإدارتها بين الفقه والقانون والممارسة في مصر

تناقش الورقة العلاقة بين وقف المساجد وأنماط تمويلها التاريخية والمعاصرة، الرسمية والأهلية، وبين الحق في إدارتها والتحكم في أنشطتها الدينية الدعوية، والجدل والصراع حول هذا الحق، سواء بين الدولة وأطراف مجتمعية أو بين الأطراف المجتمعية وبعضها البعض، عبر محورين أساسيين:

المحور الأول يرصد العلاقة بين تطور فقه أوقاف المساجد تاريخيا، التي تنوعت بين الوقف الخيري من جانب المجتمع والوقف الخيري المرتبط بالسلطة (الأوقاف السلطانية) وتطورات وضعها القانوني الحالي في الدولة المصرية الحديثة، وكيف انعكست الأفكار الأكثر سيادة حول ملكية المسجد وعلاقة ذلك بالحق في إدارته إلى تشكيل سياسات دينية رسمية تاريخية في «دول المسلمين»، «الخطط الدينية» بتعبير ابن خلدون، ثم تشكيل سياسات دينية رسمية معاصرة تحمل ملامح «دولة المسلمين» التاريخية، والتي تتباين مع ملامح الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة والمبادئ الأساسية المعاصرة لحرية الدين والمعتقد وحرية اتخاذ دور العبادة وممارسة الشعائر الدينية وضرورة ضمان الدولة لحرية التنوع الديني، وكيف أن هذا التباين قد أنتج وضعها قانونيا هجينا ومزيجا يجمع بين ملامح سلطوية تاريخية ومعاصرة.

يرصد المحور الثاني أنماط تمويل أنشطة المسجد، بما فيها نفقات تشغيله وصيانته وأجور ومكافآت الأئمة والخطباء والعاملين به، سواء الرسمية أو خارج الإطار الرسمي، ويناقش – في ضوء الفرضية الأولى – كيف تشكل هذه الأنماط أدوات سيطرة أو أدوات لخوض الصراع حول النفوذ والتأثير فيما يخص الأنشطة الدينية الدعوية، سواء بين الدولة (ممثلة في الأئمة وموظفي وزارة الأوقاف) وجماعات المتدينين من الأهالي والعائلات المهتمين بإعمار المساجد أو بين مجموعات منتمية لتيارات دينية دعوية أو سياسية، أو بين الأئمة ومجالس إدارات المساجد، بينما يمكن أن تمثل هذه الأنماط في ضوء أفكار أخرى ضمن فقه الوقف وأفكار قانونية بديلة جزءا حيويا من مشهد حرية الدين والتنوع الديني.

تناقش الورقة المحورين استنادا إلى بعض النماذج التاريخية من أفكار وممارسات وقف المساجد وباستعراض وتحليل التطور القانوني المعاصر الذي امتد من دواوين الأوقاف إلى وزارة الأوقاف ولوائحها، بالإضافة إلى تحليل تأثير نماذج معاصرة من أنماط الإنفاق على المساجد تقوم بها أطراف مختلفة (وزارة الأوقاف، مجالس إدارات

المساجد، جمعيات، جماعات الأهالي، شخصيات وعائلات ذوو نفوذ، تيارات سياسية ودعوية) وعلاقتها بالصراع والجدل حول الحق في إدارتها الذي يتم حسمه أهليا وبحسب موازين قوى متباينة بحسب المكان والظرف السياسي أو يصل لساحات القضاء الإداري.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

DaaLForResearchMedia

Daal RM

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com
www.mominoun.com

5، شارع إبراهيم نجيب، الطابق الثاني
– جاردن سيتي – القاهرة

الهاتف : 60 99 2792 2+

daal.center@gmail.com
daal-rm.com